

الدور الاجتماعي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للحد من ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية
في ظل تحديات التكنولوجيا الحديثة

*The social role of socialization institutions in reducing drug and psychotropic substance addiction
in light of modern technological challenges*

قاسمي محمد لمنور¹

gasmi.medlamnouer@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2025/12/15

Received: 20/09/2025

تاريخ الاستلام: 2025/09/20

published: 15/12/2025

ملخص المقال:

تعالج هذه الدراسة ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، كأحد المشكلات الاجتماعية التي تترك آثارها السلبية الواضحة على مستوى الأفراد بمختلف فئاتهم العمرية وجنسهم وعلى مستوى المجتمع ككل، خاصة في ظل تحديات البيئة الرقمية؛ وتتلخص إشكالياتها في الحديث عن الدور الاجتماعي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للحد من ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية بين فئات المجتمع في ظل تلك التحديات، حيث تهدف إلى تسليط الضوء على خطورة هذه الظاهرة، وإبراز جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الحد منها؛ هذا وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى عنصرين أساسيين، الأول مرتبط بمفاهيم الدراسة، والثاني متعلق بالدور الاجتماعي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للحد من ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وخلصنا في الأخير إلى أن الدور الاجتماعي لتلك المؤسسات يؤدي ثمرته من خلال تنسيق جهودها مع مختلف الفاعلين في المجتمع وتكيفها مع مختلف تلك التحديات بالوسائل المناسبة.

كلمات مفتاحية: التنشئة الاجتماعية، الإدمان، المخدرات، المؤثرات العقلية، الدور الاجتماعي، البيئة الرقمية.

Abstract:

The problem addressed in this study is the social role of socialization institutions in reducing drug and psychotropic substance addiction, especially in light of the challenges posed by the digital environment. It aims to address the seriousness of this phenomenon and highlight the efforts of social institutions to curb it. It included two main elements, the first related to the concepts of the study, and the second related to the social role of socialization institutions in reducing the phenomenon. We concluded that the social role of these institutions bears fruit through coordinating their efforts with various actors in society and adapting to these challenges with appropriate means.

Keywords: Social upbringing; Addiction; Drugs; Psychotropic substances; Social role; Digital environment

مقدمة:

يعتبر النسق القيمي والضوابط الاجتماعية، من أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات وتحقق استقرارها وتوازنها، في إطار العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، ومن ثم تنميتها وريقها؛ إلا أنه وفي بعض الأحيان قد يواجه المجتمع بعض التحديات والمشكلات الاجتماعية التي تؤثر على تلك الحالة من الاستقرار والتوازن.

وإذا تعد ظاهرة إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، نتيجة لما تتركه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع؛ في عالم تسوده التكنولوجيا والرقمنة الحديثة والذي سهل من استفحال وتنامي هذه الظاهرة، مما يستدعي توحيد وتكثيف كل جهود الأنساق المشكّلة للمجتمع، وخاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي مجالها الاجتماعي، من أجل التصدي لهذه الظاهرة والحد من استفحالها في المجتمع، خاصة في ظل تحدي الأنترنت والبيئة الرقمية.

1.1 إشكالية الدراسة:

في ظل استفحال ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية في أوساط فئات المجتمعات بمختلف الأعمار والجنس، وخاصة في ظل تحديات التكنولوجيا الحديثة وما توفره من تواصل اجتماعي رقمي وما يتضمنه من محتويات، ونظرا لما ينتج عنها من أضرار صحية واجتماعية ونفسية، وعلى اعتبار أن المؤسسات التنشئة الاجتماعية دور فعال في تكوين الفرد وضبط سلوكه في المجتمع وفق المعايير والقيم المتعارف عليها اجتماعيا؛ جاءت هذه الدراسة التي نسعى من خلالها إلى إبراز الدور الاجتماعي لتلك المؤسسات للحد من ظاهرة الإدمان في أوساط فئات المجتمع الجزائري في ظل تلك التحديات؛ وتتلخص إشكالية دراستنا هذه في التساؤل التالي: ما هو الدور الاجتماعي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للحد من ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية بين فئات المجتمع في ظل تحديات البيئة الرقمية؟

ويندرج ضمن ذلك، التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ ما المقصود بالتنشئة الاجتماعية؟ وما هي مؤسساتها؟
- ❖ فيما تمثل تجليات التنشئة الاجتماعية؟ وما هي أهدافها؟
- ❖ ماهي آثار استفحال الظاهرة على الفرد والمجتمع خاصة في ظل وسائل التواصل الاجتماعي الرقمي؟
- ❖ ما هي الأنشطة الفاعلة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للقيام بدورها الاجتماعي للحد من الظاهرة في ظل التحديات الرقمية؟

2.1 أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة، هي من أهمية متغيراتها، وخاصة التنشئة الاجتماعية ومختلف مؤسساتها، وذلك من خلال دورها الفعال والأساسي الذي تقوم به من حيث غرس القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة في الأفراد بمختلف مراحلهم العمرية وطبعها بهم، ليتمكنوا من أداء أدوارهم الاجتماعية، وتكون بمثابة صمام أمان أمام تلك الظواهر المنافية لتلك القيم والمعايير، والتي من بينها الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وما تتركه من نتائج سلبية ليس على الفرد فحسب، بل على المجتمع ككل وفي مختلف المجالات.

3.1 أهداف الدراسة:

- ❖ التعريف بمؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- ❖ التعريف بالظاهرة وتبيان آثارها السلبية على الفرد والمجتمع وفق رؤية سوسيولوجية.

❖ تسليط الضوء على خطورة الظاهرة نظريا وإحصائيا.

❖ إبراز جهود ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجال الاجتماعي للوقاية والحد من الظاهرة في المجتمع.

4.1 منهج الدراسة:

للقيام بأي دراسة أو بحث علمي في أي مجال، لابد للباحث من منهج مناسب يتبعه نظرا لتعدددها، قصد الإجابة على إشكالية دراسته وتحقيق أهدافها.

ويُعرف المنهج بأنه تلك الطرق والإجراءات التي يسلكها الباحث في دراسته لمشكلته البحثية، والتي يهدف من ورائها للاستكشاف أو الوصف أو التفسير وغيرها، متبعا جملة من الأساليب والاجراءات لتحقيق ذلك. (التائب، 2018، الصفحات 220-221)

وفي دراستنا هذه كان المنهج الأنسب هو المنهج الوصفي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة موضوع البحث دراسة كيفية كما هي في الواقع وفي وقتها الحاضر وعلاقتها بالظواهر الأخرى، دراسة وصفية دقيقة مع اعتماد أسلوب التحليل لأجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في التطوير والتغيير. (العمري، 2012، صفحة 103)

وفي هذا السياق سيتم وصف ظاهرة الإدمان من خلال المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة ثم تحليلها، من أجل تحقيق أهدافها المسطرة والإجابة على إشكالياتها.

المفاهيم المرتبطة بالدراسة

1.2 مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

1.1.2 تعريف التنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية هي ترجمة للكلمة الانجليزية (Socialization)، وقد أُستخدم هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية والتربوية، للاستدلال على تلك العملية التي من خلالها يكتسب الفرد في المجتمع المعرفة والمهارات والإمكانات، ومختلف المعايير والقيم والاتجاهات المناسبة، والتي تقوم على التفاعل الاجتماعي، لتمكنه من القيام بدوره الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية. (زايد، 2018، صفحة 50)

ويعرفها (تالكوت بارسونز) بأنها عملية تعليم تعتمد على ذلك التلقين والمحاكاة يُراعى فيها مسايرة الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، لغرض غرس عناصر الثقافة في نسق الشخصية، زيادة على أنها تمتاز بالاستمرارية مع طول حياة الأفراد في المجتمع. (بن تروش، 2017، صفحة 48)

فعملية التنشئة الاجتماعية تعمل وبالأساس على تشكيل طباع وسلوك الفرد في المجتمع في مختلف مراحل العمرية، حتى تكون موافقة للمعايير والقيم المقبولة اجتماعيا، يتمكن في ضوئها الفرد من القيام بمختلف أدواره الاجتماعية المنوطة به، من خلال تلك العلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

2.1.2 أهداف التنشئة الاجتماعية:

ونذكر منها: (الحمدان، 2020، صفحة 42)

❖ تحقيق النمو المتكامل لشخصية الفرد اجتماعيا وعقليا، وتثقل مهاراته وتبرز استعداداته وطاقاته وتوجيهها التوجيه الصحيح وفق أهداف المجتمع.

- ❖ تزويد الفرد بالمعارف وكل التوجيهات التي تحصن سلوكه من الانحرافات الاجتماعية.
- ❖ تحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات واحترام حرية الآخرين.
- ❖ محاربة أشكال الفقر والضياع النفسي والاجتماعي والسلوكي والفكري التي قد تصيب المجتمع، من خلال التربية وتنمية روح الإبداع والعمل.

3.1.2 خصائص التنشئة الاجتماعية:

ومن بينها نجد: (أحمد شرف الدين، 2016، صفحة 65)

عملية تعلم اجتماعي: من خلال المعارف والقيم التي يكتسبها ويتعلمها الفرد في مجتمعه لتؤهله للقيام بأدواره الاجتماعية، وتجعل سلوكه يتوافق مع السلوك الاجتماعي ككل، ومن ثم تنمي شخصيته وقدراته، تسهيلات لاندماجه الاجتماعي.

عملية تربوية: فهي عملية تعليم وتعلم، كون أن أفراد المجتمع بحاجة دائمة إلى تنشئة اجتماعية، لتعزيز الاتجاهات الاجتماعية وتعلمها، واكتساب السلوك الذي يحقق التوافق النفسي والاجتماعي، ليصبح الفرد كائنا اجتماعيا.

عملية مستمرة وديناميكية: كونها ترافق الإنسان في مختلف مراحل العمرية، وتضمن ذلك التفاعل بين الأفراد، من خلال أخذ وإعطاء تلك المعايير والقيم والاتجاهات الاجتماعية والنفسية والثقافات المقبولة اجتماعيا.

4.1.2 أساليب التنشئة الاجتماعية:

ولكي تحقق التنشئة الاجتماعية أهدافها، وتؤدي مختلف مؤسساتها جملة أدوارها، وبصورة عملية، فقد حددت الشريعة الإسلامية جملة من الأساليب في هذا السياق، منها: (أحمد شرف الدين، 2016، الصفحات 72-74)

أسلوب القدوة: وهو إظهار السلوك الحسن وممارسته أمام من نريد أن نغرس فيه ذلك السلوك أو القيمة.

أسلوب التذكير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فالإنسان قد يغفل في بعض الأحيان أو ينسى ويحيد عن قيمه الاجتماعية وأخلاقه الحسنة، مما يستوجب تذكيره وتنبيهه عن تلك الأفعال المنافية للقيم والأخلاق الإسلامية والاجتماعية، وذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الذاريات 55، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آل عمران 104

أسلوب الوعظ والنصح والتوجيه والإرشاد: وذلك من أجل إيقاظ الضمائر وإنارة العقول من أجل تعديل السلوك وتقويمه.

أسلوب القصة: وذلك من خلال السرد التاريخي لمختلف القصص الماضية لأخذ العبرة والموعظة من تجارب أو أخطاء الآخرين، حتى تُهذب النفوس وتُضبط السلوكيات المنحرفة، وغير خاف عنا في هذا الصدد، هو ما يشتمل عليه القرآن الكريم من عديد قصص الأمم السابقة والتي يبقى صلاحها لكل زمان ومكان، كون العبرة ليس في القصة، بل ما يجب أخذه والاستفادة منها في حياة الإنسان.

أسلوب العقوبة: العقوبة لا يُنظر إليها في هذا السياق على أنها الحرمان من تلك الحقوق المكفولة أو الحد من حرية الأشخاص، وليست هي أولى مراحل التنشئة الاجتماعية، ولا هي صالحة لكل الأفراد، فالبعض تكفيه النظرة المتوقعة، أو الكلمة الطيبة؛ وهنا يمكن أن تكون العقوبة تلك الغلظة والشدّة في الكلام، مما يجعلها تؤثر في نفسية الفرد، كما يمكن كذلك اللجوء إلى العقوبة الجسدية غير المبرحة علّها تجعل الشخص يصحو من غفلته والعودة إلى جادة الصواب، وفي هذا فقد ورد في حديث للنبي عليه الصلاة والسلام، عن عبد الله بن عمرو بن

العاص رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مُرُوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع)؛ رواه أحمد وأبو داود

5.1.2 أبعاد التنشئة الاجتماعية:

وتتمظهر من خلال: (الشراعية، 2006، صفحة 19)

البعد الاجتماعي: وما يعكسه من ظواهر، مثل تقسيم العمل، الصراع الاجتماعي، التضامن الاجتماعي وغير ذلك.

البعد النفسي: وهو ما تعلق بميولات الشخص واتجاهاته.

البعد التربوي: ويهتم بنتائج السلوك وأساليبه المتعددة، التي من خلالها يتحول من سلوك الطبيعة الحيوانية إلى الطبيعة الإنسانية الاجتماعية، أو من السلوك الطبيعي العضوي إلى السلوك الانساني الاجتماعي.

6.1.2 تجليات التنشئة الاجتماعية:

وتتجلى من خلال: (الشراعية، 2006، الصفحات 10-11)

ضبط السلوك: ويتجلى ذلك من خلال مختلف السلوكيات والعادات والتقاليد والقيم التي يكتسبها الطفل في مراحل عمره الأولى في الوسط الأسري، لتأتي المدرسة وتعمل على غرس السلوكيات والقيم والمبادئ التي تؤثر في سلوك الفرد.

اكتساب المعايير الاجتماعية: ويتمظهر ذلك من خلال اشتراك الفرد في عديد الأنشطة التي تحمل في طياتها وأبعادها أهداف المجتمع وقيمه ونظمه وتراثه الثقافي، كالتعاون والتآزر وحب الخير للآخرين.

اكتساب المراكز الاجتماعية: لكل فرد في المجتمع مركزا اجتماعيا، والذي يختلف باختلاف الفرد وجنسه ووظيفته، فالطفل والشباب والكهل كل له مركزا يناسبه، هذا الأخير الذي يختلف أيضا باختلاف المجتمعات، أو حتى بالاختلاف الذي يكون في المجتمع الواحد باختلاف طبقاته الاجتماعية وأصولها العرقية أو العشائرية.

اكتساب الأدوار الاجتماعية: وذلك على اعتبار أنه لكل فرد في المجتمع دورا يقوم به في المجتمع، وهذا الدور يختلف باختلاف الموقف والزمان والمكان، مما يجعله يمتاز بالتغير.

7.1.2 مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

وهي متعددة ومتكاملة الوظائف والأدوار، ونجد من أهمها:

الأسرة: وهي البيئة الأولى التي يعيش فيها الطفل مع أفرادها ويستمتع فيها لتوجيهاتهم ونصحهم، وينال القسط الأكبر واللازم من التربية وينعم فيها بالحب والطمأنينة، ويبقى معه أثرها طوال حياته، وبذلك فالأسرة تحمل على عاتقها مسؤولية تعليم وغرس تلك القيم والمعايير والتقاليد المهدبة للسلوك وفق ما هو متعارف عليه اجتماعيا، فالأسرة هي الأساس الأول في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال وظائفها البيولوجية، الاجتماعية، النفسية، الثقافية التي تقوم بها تجاه الطفل. (زايد، 2018، صفحة 52)

المدرسة: بعد قضاء الطفل فترة طويلة في محيطه الأسري وهو يتلقى كل تلك القيم والمعايير التي تهدب سلوكه وتكون شخصيته، ونظرا لجملة من الأسباب والتي من بينها تعقد العناصر الثقافية وكثرة مكوناتها، زيادة على ذلك هو وجود تلك الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في المجتمع الحديث ووظائفه وخاصة الأسرة، كخروج الأم للعمل أو تغرب الأب من أجل العمل؛ ومن ثم فقد أصبحت الوظائف الأسرية تؤديها مؤسسة أخرى إما كلية أو بصفة تكاملية، ألا وهي المدرسة.

وهي مؤسسة تربوية بالدرجة الأولى، من حيث أنها توفر تلك البيئة التربوية لتنمية شخصية الطفل المتعلم من جميع النواحي (الجسمية، العقلية، النفسية، الانفعالية، الاجتماعية، الروحية، الأخلاقية) وبصفة متكاملة وبمختلف الوسائل البيداغوجية التعليمية المناسبة والمتاحة؛ زيادة على توفيرها لفرص الابداع والابتكار واكتشافها لدى الطفل، ومن ثم فالمدرسة تعد بمثابة حلقة وصل أساسية بين البيت والمجتمع. (همشري، 2013، الصفحات 344-345)

جماعة الرفاق: لها دور في اكتساب الفرد لسلوكيات معينة، فبعد أن تلقى الطفل تلك الخبرات والسلوكيات في مجال ضيق سواء الأسرة أو المدرسة، وكون أن الإنسان بطبعه اجتماعي، فإنه ويتواجه مع جماعة الرفاق التي تتميز بالاتساع، حيث يجد فيها الطفل أو الفرد فرصة ومجالا لاختبار درجة ملاءمة ما تلقاه في البيئة الأسرية أو المدرسة من مكتسبات وخبرات؛ فمحيط جماعة الرفاق يتطلب أنماطا مختلفة من التفاعل من خلال محاكاته لنماذج مختلفة من الأقران الذين يشكلون قوة اجتماعية تدفعه لتعديل أو اكتساب أي سلوك في ظروف أو مواقف معينة، فالطفل من خلال فطرته السليمة أو الفرد ومن خلال تفكيره السليم، يدرك درجة الملاءمة بين ما تلقاه من جماعة الرفاق ومحيط أسرته ومدرسته من سلوكيات وخبرات. (قليلة، 2017، صفحة 233)

- وفي ذات السياق فإن لجماعة الرفاق أهمية كبيرة في حياة الطفل، ونذكر على سبيل المثال: (همشري، 2013، صفحة 352)
- ❖ تساعد الطفل على الاستقلالية غير المطلقة عن الوالدين، وعن ممثلي السلطة تجاه الطفل، حيث توفر له فرصة لاكتساب المكانة الخاصة به؛ وتحقيق هوية متميزة تجعلان ما يقوم به من أنشطة محور اهتمام أقرانه.
 - ❖ تشكل مصدرا للمعلومات غير الرسمية عن الموضوعات التي لم تتناولها المؤسسات الاجتماعية الأخرى؛ مما يتوجب على الأسرة المراقبة والاستماع لتلك المواضيع والمعلومات، بغرض التعليق عليها أو تصويبها وتصحيح ما بها من مفاهيم، وخاصة إذا كانت مخالفة للمعايير والقيم الاجتماعية السليمة.
 - ❖ تساعد على تنمية مفهوم الذات لدى الطفل، من خلال ما يتبادلها الأطفال وبكل صراحة من تقييمات بعضهم البعض، كالصفات أو الأسماء مثلا؛ فجماعة الأقران هنا تربط قيما معينة من خلال سمات أعضائها، والتي في نفس الوقت تؤدي إلى التقبل أو الرفض.

وعلى الرغم من أهمية جماعة الرفاق في التنشئة الاجتماعية للطفل، إلا أنه يبقى الدور الأساسي للأسرة في مرافقة الطفل فيما يخص الجماعة التي يختارها ويتفاعل معها، وما الذي يتعلمه منها، وما طبيعة السلوكيات التي يتبادلونها فيما بينهم، حتى لا تكون عنصرا هداما لتلك القيم والمعايير الأساسية التي يتلقها الطفل في وسطه الأسري، ومنافية لها.

المؤسسات الدينية: حيث تقوم تلك المؤسسات وخاصة المساجد والمدارس القرآنية بدور فعال في تربية الطفل والفرد بشكل عام، وتشكيل شخصيته من خلال تلقينه للقيم والأخلاق والمعايير السلوكية التي تعمل على إحاطتها بصفة التقديس، كونها تمثل تعاليم الدين الإسلامي السماوي، ومن أبرز الآثار التي تتركها تلك المؤسسات في تنشئة الفرد نجد: (مطوري، 2016، صفحة 55)

- ❖ غرس التعاليم الدينية التي تحكم وتهذب سلوك الأفراد، ومن ثم تحقق سعادة الأفراد في المجتمع.
- ❖ إحاطة الفرد بإطار سلوكي أساسه التعاليم الدينية.
- ❖ الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوكيات ممارسة.
- ❖ العمل على توحيد السلوك الاجتماعي وإيجاد التقارب والتآلف بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

وفي هذا السياق نشير إلى نقطتين وهما:

أن الشريعة الإسلامية تسعى دوماً إلى مصلحة الإنسان الدنيوية والأخروية من خلال التكاليف الشرعية، والتي لخصها علماء الشريعة فيما يسمى بمقاصد الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى حفظ خمسة أشياء مرتبطة بالإنسان وهي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ العرض، حفظ المال، مع مراعاة التوازن بين حفظ الفرد والمجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. أن أبرز الأساليب المتبعة في عملية التنشئة الاجتماعية من طرف المؤسسات الدينية، نجد منها: الترغيب، التهيب، كذلك التكرار والإقناع والدعوة إلى الالتزام بروح الجماعة، ثم الارشاد والتوجيه والحكمة والموعظة الحسنة.

النوادي والجمعيات: إن لهذه النوادي والجمعيات الاجتماعية والخيرية، دور مهم لا يقل عن الدور الذي تلعبه الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، لما لها من مميزات تمكنها من التقرب من الأفراد والتعامل معهم، ومن أبرز الآثار التي تتركها فيهم نجد: (همشري، 2013، صفحة 363)

❖ تشجيع الطفل على التفاعل والاحتكاك بالآخرين.

❖ تنمية العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد.

❖ غرس وتنمية القيم والاتجاهات الإيجابية مثل: التعاون، الإيثار، الإخلاص في العمل وغير ذلك، في نفوس وشخصية الأفراد.

❖ توحيد السلوك الاجتماعي وتقريبه بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

❖ ممارسة الهوايات والنشاطات الرياضية المختلفة واكتشاف المواهب الخاصة والعمل على تنميتها.

2.2 الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية:

1.2.2 تعريف الإدمان:

يعرف الإدمان كما يلي: (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2001، صفحة 15)

لغة يقال: دَمِنَ على الشيء أي ألزمه، أدمن الشراب وغيره، بمعنى أدامه ولم يقلع عنه، وأدمن الأمر أي واطب عليه.

واصطلاحاً: هو تعاطي المواد الضارة طبياً واجتماعياً وعضوياً، بكميات (أو/و) جرعات كبيرة ولفترات طويلة، مما يجعل الفرد متعوداً عليها وخاضعاً لتأثيرها، ومن ثم يصعب أو حتى يستحيل الإقلاع عنها.

وغالباً ما يكون الإدمان على الخمر والمسكرات والمخدرات أو بعض الأدوية والعقاقير.

أما المشرع الجزائري فيعرفه ومن خلال المادة (02) من القانون رقم 04-18 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2004، على أنه حالة

تبعية نفسانية أو تبعية جسمانية تجاه مخدر أو مؤثر عقلي. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 83، 2004، صفحة 04)

إذن فالإدمان يتركز على عملية التكرار والاستمرار من قبل الفرد في أن يتعاطى مادة مخدرة أو مؤثر عقلي أو عقار، مما يسبب له

حالة نفسية أو سلوكية يصعب السيطرة عليها إلا بالعودة للتعاطي، رغم خطورته على الصحة النفسية والجسمية للمدمن.

2.2.2 تعريف المدمن:

هو ذلك الشخص الذي ربط كل حياته بمخدر أو مؤثر عقلي أو عقار يصعب الامتناع عنه وعن تعاطيه، مما يجعله عاجزاً عن

ممارسة أنشطته اليومية بدونها، ويعيش في حالة اضطراب نفسي وجسمي واجتماعي. (عبيد محمد، 2023، صفحة 735)

3.2.2 تعريف المخدرات:

هي تلك المواد التي يحددها القانون وعلى سبيل الحصر، والتي تعمل على فقدان أو إنقاص التمييز أو حرية الاختيار لدى من

يتعاطاها. (مجمع اللغة العربية، 1999، صفحة 270)

وتعرفها لجنة المخدرات بالأمم المتحدة، بأنها هي كل مادة أو مستحضر يحتوي على عناصر منومة أو مسكّنة والتي عند استعمالها في غير محلها من الاغراض الطبية أو الصناعية، فإنها تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما ينتج عن ذلك أضرارا على الفرد والمجتمع من الناحية الجسمية والاجتماعية والنفسية. (حميد رشيد، 2021، صفحة 108)

4.2.2 تعريف المؤثرات العقلية:

وهي كل مادة (نباتية، كيميائية، مركّبة) تؤثر على من يتعاطاها وتجعله مدمنا لها وتشكل اتجاهها اعتماد فيزيولوجيا خاطئا وبصفة متكررة، مما يؤثر على الجهاز العصبي إما تثبيطا أو تهدئة أو تغييبا أو تنوينا؛ مع ظهور جملة من الأعراض والأضرار النفسية والاجتماعية والتي يترتب عنها ذلك السلوك الانحرافي. (جفين الشكره، 2018، صفحة 50)

ومما سبق ذكره، يمكن اعتبار المخدرات والمؤثرات العقلية، بأنها تلك المواد سواء كانت نباتية أو كيميائية أو مركّبة، يتم استعمالها واستغلالها من أجل تسكين الآلام وفقدان الوعي بطريقة غير مشروعة، ثم الإدمان عليها، مما يجعلها تسبب أضرارا بالجهاز العصبي المركزي، والتي تضر بالفرد والمجتمع، ومن ثم التوجه نحو السلوك المنحرف؛ وهذا ما أدى إلى حضرها وضبط استعمالها وفق قواعد قانونية محددة، كونها محدودة الاستعمال من خلال تراخيص قانونية تصدرها الهيئات المختصة في ذلك.

5.2.2 أسباب الإدمان وآثاره:

لقد عدد الباحثون وبمختلف توجهاتهم وتخصصاتهم، العديد من الأسباب المؤدية بالفرد إلى الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن بينها نذكر: (عبد الستار و جاسم، 2024، صفحة 116)

❖ **القدوة السيئة من قبل الوالدين أو انشغالهم عن الأبناء:** فالمنح الأسري الذي يكون متوترا أو غير مستقر، كثير المشاكل، أو عدم الاهتمام بالأبناء أو انعدام التواصل الفعال بين أفراد الأسرة؛ يشكل فجوة بين الوالدين والأبناء، وصدمة نفسية لهم، تؤثر في نموهم الجسدي والاجتماعي.

❖ **رفقاء السوء:** حيث تترك بصمتها الواضحة في سلوك الشباب والمراهقين، وهذا بدافع التباهي والمفاخرة فيما بينهم في تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

❖ **انخفاض المستوى التعليمي والثقافي:** والذي من شأنه أن يؤدي إلى التسرب المدرسي، ومن ثم توجه الشباب إلى الانحراف الذي يؤثر سلبا على القيم والمعايير الاجتماعية.

❖ **ضعف الوازع الديني:** والذي يؤثر سلبا على القيم الإسلامية والأخلاقية، وعدم الالتزام بما نهي عنه الشارع الحكيم من الاقتراب من كل ما هو محرم.

❖ **قلة أو عدم وجود الفضاءات الترفيهية الهادفة** والتي يقضي فيها الشباب أوقات الفراغ.

وما يلاحظ على جملة هذه الأسباب أنها متنوعة من حيث مجالاتها، منها الاجتماعية، الشخصية، التربوية، كذلك ارتباطها بمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي توكل إليها وفي إطار دورها الاجتماعي إلى القضاء والحد من تلك الأسباب؛ وذلك في ظل وجود جملة من التحديات، وخاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة.

وأما من حيث الآثار، فإن هذه الأخيرة تمس العديد من مجالات الحياة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ومن ذلك نذكر: (محمود، 2017، الصفحات 81-82)

- ❖ تؤثر على سلوك الفرد، فيصبح شغله الشاغل هو الحصول على المخدر أو المؤثر العقلي، زيادة على ذلك ما تتركه من آثار جسدية ونفسية على الفرد مثل: فقدان الشهية للأكل، ضعف مقاومة الأمراض، قلة الوعي والإدراك.
- ❖ تجرد المدمن من القيم الاجتماعية، وتحل محلها الصفات الرذيلة والقيم المنبوذة اجتماعيا، كالإساءة إلى أفراد الأسرة والاعتداء عليهم وخاصة الأصول، ومن ثم تسوء العلاقة الأسرية مما يؤثر على العلاقات والروابط الأسرية والاجتماعية.
- ❖ الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة، وهذا بسبب الانفاق الزائد للحصول على المادة المخدرة أو المؤثر العقلي؛ أو بسبب الانفاق على العلاج نتيجة لتلك الأمراض الناتجة على الإدمان، وفي نفس السياق فهناك أيضا آثارا اقتصادية تمتد إلى المجتمع، والتي يمكن أن نستشفها من خلال ما تبذله الدولة من جهود في إطار التصدي لهذه الظاهرة، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة المدمنين ودمجهم اجتماعيا.
- ❖ التأثير على الجانب الأمني من حيث كثرة الانحراف والجرائم التي يرتكبها المدمن، سواء بسبب الإدمان وغياب الوعي، أو الجرائم المرتبطة بالسعي للحصول على المخدرات وعمل المستحيل من أجل ذلك.

6.2.2 القراءة السوسولوجية للإدمان:

ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن الناحية السوسولوجية يتعلق وبالأساس بتلك المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، إذ يعد الإدمان أحد أشكال التكيف الإنسحابي غير المتوافق مع تلك المعايير والقيم، نتيجة ما يواجهه الفرد من ضغوط في المجتمع، كالفقر والفراغ وغير ذلك، وفي هذا السياق فقد فسرت العديد من الاتجاهات الإدمان وفي سياقه السوسولوجي والتي نذكر من أهمها: (غربي، 2020، الصفحات 69-70)

الدور الاجتماعي: حيث يُرجع أصحاب هذا الاتجاه الانحراف السلوكي بصفة عامة، وإدمان الكحول والمخدرات بصفة خاصة إلى مشاعر القلق المتزايدة بين بعض الأفراد بسبب فشلهم في أداء أدوارهم الاجتماعية وفق ما يتوقعه المجتمع منهم.

الخلل الوظيفي: حيث يرتبط ذلك الخلل الذي يكون في النظام العام بوجود مشكلة اجتماعية في قطاع ما من القطاعات.

التعلم الاجتماعي: يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن السلوك في سياقه العام هو سلوك مُتعلَّم من خلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد؛ فظاهرة الإدمان ما هي إلا سلوك قد يتعلمه الفرد نتيجة علاقته وتفاعله الاجتماعي مع الآخرين، حيث يبدأ بالفضول والتجريب وصولا إلى الإدمان.

مما سبق ذكره، فإن هذه الاتجاهات وفي نظرتها للإدمان لها قاسم مشترك، وهو تفسيرها له وفق رؤية سوسولوجية، وفي ذلك نضيف نقطة أخرى والتي يمكن اعتبارها من أسباب الإدمان، وفي نفس الوقت يمكن أن نفسر في ضوءها هذه الظاهرة؛ وهو ما تطرق إليه (إميل دوركايم) حين ذكر مفهوم الأنوميا، والذي قصد به فقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تتولد عن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفرد، مما يُشعره بذلك الاغتراب الاجتماعي، ومن ثم يؤدي به إلى إطلاق شهواته ورغباته المتحررة من كل القيود، وبالتالي ارتكابه للسلوكيات والأفعال المنافية للنظام الاجتماعي. (لعبيدي، 2023، صفحة 24)

الدور الاجتماعي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية للحد من الظاهرة

إن السلوكات والظواهر الدخيلة على المجتمع بشكل عام، وظاهرة إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية بشكل خاص، تعتبر كعائق وتحد أمام مختلف الخطط التنموية في المجتمع، وتحدد استقراره وتوازنه، ناهيك عن تلك الآثار السلبية التي تمس كل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم

وأعمارهم وخاصة المدمنين، وهذا ما توضحه بعض الأرقام الإحصائية في هذا المجال فيما يخص القضايا المعالجة في إطار مكافحة الظاهرة، كذلك الأشخاص المدمنين والخاضعين للعلاج في مراكز إزالة التسمم والمراكز الوسيطة لمعالجة المدمنين؛ هذه الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها التي تخص شهري ماي وجوان من سنة 2023 والتي نستعرضها فيما يلي:

الجدول 1: يوضح المجموع العام للقضايا المعالجة خلال شهري (ماي وجوان) لسنة 2023

النسبة %	التغير	القضايا المعالجة خلال شهر جوان 2023	القضايا المعالجة خلال شهر ماي 2023	التصنيف حسب نوعية المخدرات
20.63-	1.288-	4954	6242	راتنج القنب
50+	1+	3	2	حشيش القنب
100+	1+	2	1	بذور القنب
200+	2+	3	1	نبات القنب
18.97-	22+	94	116	الكوكايين
-----	-----	-----	-----	الكراك
66.67+	8+	20	12	الهروين
-----	-----	-----	-----	الأفيون
5.56-	265-	4500	4765	المؤثرات العقلية
14.03-	1563-	9576	11139	المجموع

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/ (12:00، 2025-02-23)

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن القضايا المعالجة بشكل عام من طرف المصالح المختصة في إطار مكافحة استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية خلال شهر ماي 2023 بلغ (11139) قضية مقارنة بعددها في شهر جوان من نفس السنة والذي سجل انخفاضا يقدر بـ (1563) قضية لتصبح بذلك (9576) قضية معالجة، وإذا ما لاحظنا تفصيل القضايا المعالجة والتي تخص كل نوع من أنواع المخدرات سجلت كذلك انخفاضا ملموسا، وفي مقدمتها (راتنج القنب) أين بلغ عدد القضايا المعالجة في شهر ماي (6242) قضية وانخفضت في شهر جوان بـ (1288) قضية لتصبح (4954) قضية معالجة؛ وتليه المؤثرات العقلية أين بلغ عدد القضايا المعالجة في شهر ماي (4765) قضية وانخفضت في شهر جوان بـ (265) قضية لتصبح (4500) قضية معالجة، بينما نرى الزيادة في عدد القضايا المعالجة لأنواع أخرى من المخدرات والتي لم تتجاوز الثلاث قضايا ماعدا ما تعلق بمادة (الكوكايين) والتي نقصت بـ (22) قضية لتصبح (94) قضية في شهر جوان بعد أن كانت في شهر ماي (116) قضية معالجة، وأيضا مادة (الهروين) حيث عولجت (12) قضية في شهر ماي ثم زادت في شهر جوان بـ (8) قضايا لتصبح (20) قضية معالجة في شهر جوان، كون هذين النوعين من المخدرات يعد من أخطرها والترويج لهما عابر للحدود.

وعموما فهذا التراجع يمكن تفسيره على أن الأهداف المسطرة في إطار مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والإدمان من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها قد تحققت وبالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية والشركاء الاجتماعيين؛ زيادة على ذلك هو تحقق نتائج تطبيق مختلف الإجراءات الوقائية والعلاجية ومختلف الأحكام الجزائية المطبقة على الأشخاص المتورطين في مختلف الجرائم المرتبطة بالإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية كالتهريب أو الإتجار أو الحيازة والاستهلاك وغيرها.

الجدول 2: يوضح حصيلة انتداب وعلاج المدمنين للثلاثي الأول لسنة 2023

المخدرات المستهلكة				الوضعية المهنية			الأعمار				الجنس		الحالة العائلية			عدد الاشخاص
حالة أخرى	متعدد الادمان	المؤثرات العقلية	القبض	بدون عمل	عامل	طالب	35+ سنة	35-26 سنة	25-16 سنة	15- سنة	إناث	ذكور	حالة أخرى	عازب	متزوج	
1558	3456	1927	1717	4727	2767	1164	1699	3790	2651	518	1731	6927	879	5026	2753	8658

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/ (12:00 ، 2025-02-23)

أما الجدول رقم (2) يوضح لنا عدد الاشخاص المدمنين والخاضعين للعلاج في مراكز إزالة التسمم والمراكز الوسيطة لمعالجة المدمنين قدر عددهم ب(8658) شخصا، وهذا مؤشر يدل على أن ظاهرة الإدمان مست كلاً الجنسين من أفراد المجتمع، وخاصة فئة الذكور والبالغ عددهم (6927) مدمناً، مقارنة بالإناث والذي قدر عددهم (1731) من العدد الإجمالي خلال الثلاثي الأول لسنة 2023، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الظروف المتوفرة لدى فئة الذكور والتي تعد من أسباب الإدمان والحصول على المخدرات والمؤثرات العقلية هي أكثر توفراً وإتاحة مما قد يكون متوفراً لدى فئة الإناث؛ إضافة إلى ذلك هو استجابة الأشخاص المدمنين للإجراءات المتعلقة بالمعالجة وسعيهم للتخلص من تلك السموم وعدوهم عن الإدمان.

كما أن ضحايا الإدمان تعددت فئاتهم العمرية ووضعتهم المهنية، إذ نجد أن فئة الشباب ممن تتراوح أعمارهم من (26) إلى (35) سنة والبالغ عددهم (3790) من العدد الإجمالي هم الأكثر إدماناً للمخدرات بمختلف أنواعها، وخضوعهم للعلاج، تليهم فئة المراهقين منهم والبالغ عددهم (2651) من العدد الإجمالي، كما يتضح كذلك أن فئة القصر هم الآخرون لم يسلموا من ظاهرة الإدمان وخضوعهم للعلاج.

وغير خاف كذلك ومن خلال الجدول (2) دائماً أن مشكلة البطالة تعد من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة، كون الشباب عندما يعيش حالة الفراغ، يكون نتيجة لانحرافه ولجوئه للإدمان بسهولة، ولمختلف الأنواع من المخدرات.

ومما سبق عرضه من خلال الجدولين (1) و(2)، فإن واجب تكاثف جهود التصدي لهذه الظاهرة بات ضرورة حتمية، وفي سياق دراستنا هذه فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية وانطلاقاً من دورها الاجتماعي المنوط بها في غرس وتنمية السلوك الصحيح في الفرد، والذي يتوافق ويتمشى مع القيم والمعايير الاجتماعية باتباع مختلف الأساليب المناسبة لكل مرحلة عمرية للفرد، وتحقيقاً لمختلف أهدافها، فإن دورها الاجتماعي في مجال مكافحة الحد من ظاهرة إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية يمكن إبرازه في النقاط التالية:

❖ إن تربية الطفل على أسس متينة يكون من خلال الاهتمام بالتنشئة السليمة للطفل في مختلف الجوانب وخاصة الجانب الأخلاقي والتعريف بالقيم والمعايير المقبولة اجتماعياً، من خلال تعزيز الروابط الأسرية، واحتواء الطفل، وتشجيع ثقافة الحوار حول كل ما يشغل ذهن الطفل وتفكيره من أمور ومواقف مستجدة في حياته يحاول إيجاد تفسيراً لها وفهمها وإدراكها.

❖ دور احتواء كل فئات المجتمع يكمن من خلال المؤسسات الدينية وخاصة المسجد، ويتمظهر ذلك من خلال تقديمها لمختلف الدروس والمواعظ التي تحاكي وتلامس واقع المجتمع وربطها في سياقها التشريعي الديني، وبخاصة تلك المفاهيم التي قد تختلط على بعض الأفراد، فالمؤسسات الدينية ومن خلال دورها التوجيهي والإرشادي، تعمل على وضع المفاهيم في إطارها الصحيح، دون أن تؤدي إلى التطرف أو التهاون، مما قد يؤدي إلى الخروج والحيد عن تعاليم الدين الإسلامي أو قيم ومعايير المجتمع وضوابطه.

❖ التوافق بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية، من خلال الاهتمام بالطفل وأفراد المجتمع ككل، من حيث ما يُقدم من برامج ومواضيع أساسها المشترك هو تحقيق تنشئة سليمة للفرد؛ بالإضافة إلى تعزيز ذلك التواصل الذي يكون بين المدرسة والأسرة لمعرفة تصرفات وسلوكيات الطفل لتوحيد وتحقيق التكامل في وظيفة التربية والتنشئة الصحيحة، ومعرفة الجوانب التي يجب التركيز عليها في تلك الوظيفة، وهذا من أجل تجنب السلوكيات المنحرفة والعمل على تصحيحها في بداية ظهورها.

مما لا شك فيه أن للطفل وللشباب طاقات وإبداعات في مختلف المجالات، والتي لها دور كبير في تحقيق ذواتهم في المجتمع، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وجود مناخ مناسب لاكتشافها وتنميتها، وهنا يكمن دور الأسرة والجمعيات والنوادي الثقافية وحتى المدرسة، فتلك الجمعيات تعمل على احتضان أولئك الأطفال والشباب لأجل ذلك الغرض، وفي نفس الوقت تشغل أوقات فراغهم واستغلالها في غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

التحديات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية للحد من الظاهرة

على اعتبار أن المجتمعات تعيش في عصر ميزته التطور التكنولوجي الحديث، والذي تعكسه تلك البيئة الرقمية من أنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وصناع المحتوى الرقمي، جعل من ثقافة المجتمعات تذوب في بوتقة واحدة وتتجاوز كل المميزات والخصائص الثقافية، ومن ثم التأثير على الوظائف الأساسية للمجتمعات والمربطة بعملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مختلف مؤسساتها للحد من ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وبذلك فقد شكلت تلك البيئة الرقمية جملة من التحديات تواجهها تلك المؤسسات في سياق القيام بأدوارها الاجتماعية.

ومن أبرز تلك التحديات نجد: (زوي و ساطوح، 2021، صفحة 63)

- ❖ الرموز المعاني المشجعة على الجريمة والعنف والتي تحملها في طياتها تلك الألعاب الإلكترونية.
 - ❖ القنوات الفضائية وتنوعها والتي أصبحت تزاخم دور الأسرة خاصة في عملية التنشئة الاجتماعية إن لم نقل بديلا لها.
- ونضيف أيضا: (أبيش، 2021، صفحة 278)

تزايد عدد القنوات الفضائية سواء محليا أو عالميا وتسابقها على استقطاب أكبر عدد من الجمهور، وخاصة الأطفال وذلك من خلال ما تبثه من برامج تلفزيونية متعددة المحتويات، كذلك وفي نفس السياق ورغم ما في تلك البيئة الرقمية من مزايا لأنشطتها الإعلامية، إلا أنها تحمل في طياتها جملة من السلبيات والمعتبرة كتحديات تواجهها وخاصة الأسرة، وهي تلبية حاجة الأطفال إلى تلك الاستقلالية وقفل عالمهم الخاص من حيث الأدوات والعلاقات عن عالم آبائهم وأسرهم بشكل عام.

فجملة هذه الأسباب تؤدي إلى تراجع وصعوبة الدور الرقابي للأسرة فيما يستخدمه الأطفال والشباب من برامج أو محتوى تحمله تلك البيئة الرقمية وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تبث في تلك الفئات مختلف الظواهر الاجتماعية السلبية، كالترجيع للمخدرات

والمؤثرات العقلية والتي تسهل سبل الحصول عليها؛ مع عدم مقابلة ذلك بالدور الفعال من حيث الحملات التوعوية والتوعوية لخطورة ذلك.

وبذلك يكون لزاما على مؤسستي الأسرة والمدرسة خاصة، القيام بدورها الفعال وبجهود مضاعفة، وبصفة عقلانية وتكيفاً مع ما تحمله تلك البيئة الرقمية من محتوى، من أجل التصدي لتلك الوسائل التي تروج من خلالها لظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، للحد من انتشارها واستفحالها في المجتمع؛ وكون أن تلك البيئة لا تحكمها الحدود الجغرافية والإقليمية، وعليه ففي هذا السياق يمكن لمؤسستي الأسرة والمدرسة أن تتكيف مع تلك البيئة الرقمية من خلال ما تقوم به من أدوار كما يلي:

- ❖ تشديد الرقابة على المحتوى أو الصفحات التي يتابعها الأبناء أو الأفراد وخاصة المراهقين منهم، وكذلك طبيعة أصدقائهم، كون مختلف الصفحات تروج للعديد من الأفكار والتي قد تتعارض مع القيم الاجتماعية.
- ❖ استغلال البيئة الرقمية وبرامجها في الحفاظ على العلاقات الأسرية الواقعية خاصة إذا كان هناك تواصل أسري افتراضي، وعدم الإفراط في استعمال تلك البيئة حتى لا تهدم تلك العلاقات الأسرية الواقعية.
- ❖ التحذير من التعامل مع الصفحات أو الأصدقاء المجهولين أو ممن لديهم هويات مستعارة.
- ❖ توجيه الشباب وتذكيرهم بما يسمى بالجرائم السيبرانية، وما يترتب عنها من عقوبات مثلها مثل الجرائم العادية، وهنا يكمن دور المدرسة للقيام بهذا التحسيس.

خاتمة وتوصيات:

في ختام هذه الدراسة يتضح لنا جملة الآثار السلبية التي تتركها ظاهرة إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية على الفرد والمجتمع، ومدى خطورتها؛ ومن ثم بات لزاما على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وبالأشترك مع مختلف الفاعلين في المجتمع، أن تسعى كل مؤسسة بكل جهودها ومن موقعها للقيام بدورها الاجتماعي الوقائي، من خلال غرسها في الفرد جملة المعايير والقيم التي تقيه من الاقتراب من السلوكيات المنحرفة وفي مقدمتها إدمانه للمخدرات والمؤثرات العقلية، مع الحرص على رقابة محتوى البيئة الرقمية التي يستغلها الأطفال والشباب والتي سهلت الترويج لتلك الظاهرة وسهولة الحصول على المواد المخدرة، ومن ثم تجعل من الفرد عضوا صالحا في مجتمعه، ويؤدي دوره الاجتماعي الذي يسهم به في تطوير وتنمية مجتمعه والمحافظة على استقراره، وفي ذات السياق أن يعمل الأفراد على تناقل تلك القيم والمعايير من خلال تفاعلهم الإيجابي فيما بينهم.

مقترحات وتوصيات نهاية الدراسة:

- ❖ تفعيل الدور الوقائي، من خلال الحملات التوعوية والتحسيسية حول خطورة ظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات والمؤثرات العقلية، في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- ❖ مرافقة ومراقبة الأبناء في سلوكياتهم المنافية للسلوكيات المقبولة والمعتادة اجتماعيا.
- ❖ التأكيد على العمل الجماعي المتكامل بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، للقيام بدورها الاجتماعي، واحتواء الأفراد المدمنين كفئات مستهدفة من خلال ثقافة الحوار.
- ❖ مراعاة المستجدات والتغيرات المحيطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، لأجل تطوير أساليبها المتبعة في عملية التنشئة الاجتماعية.

❖ تفعيل الدور الرقابي للمحتوى الرقمي بحيث يكون متوافقا مع تلك المعايير والقيم المقبولة اجتماعيا.

المصادر والمراجع:

1. أحمد عبد الله، زايد، (2018)، التنشئة الاجتماعية للأطفال في البلدان العربية (دراسة ميدانية)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
2. أسماء، مطوري، (2016)، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية المدرسة نموذجاً-دراسة ميدانية بابتدائية البستان ولاية باتنة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
3. ثلاب بن عبد الله جفين، الشكره، (2018)، دور الأنشطة الطلابية في الوقاية من المؤثرات العقلية بجامعة سطات بن عبد العزيز، المجلة العلمية، جامعة أسبوط، المجلد 34، العدد 07، الصفحات 45-72.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 83، (26 ديسمبر، 2004)، القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الصفحات 03-08.
5. خولة يوسف، الحمدان، (2020)، مؤسسات التنشئة الاجتماعية: أهدافها، وأهميتها، وتأثيرها. المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، مركز السنبلة للدراسات والأبحاث، عمان، العدد 03، الصفحات 28-53.
6. دفع الله محمد أحمد، شرف الدين، (2016)، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الضبط الاجتماعي - دراسة حالة مجتمع الريف الشمالي لمحلية المتمة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.
7. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، وثائق ومعطيات. تاريخ الاسترداد 23 فيفري 2025، من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها: https://onlcdt.mjjustice.dz/onlcd_ar/
8. سعاد حميد، رشيد، (2021)، الإدمان على المخدرات: الأسباب والعلاج- دراسة ميدانية في مدينة بغداد -، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، بيروت، العدد 22، الصفحات 105-124.
9. سلمى عبيد، محمد، (2023)، ظاهرة تعاطي المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع وسبل الوقاية منها، مجلة اشراقات تنموية، مؤسسة العراقية للثقافة والتنمية، العراق، العدد 35، الصفحات 724-763.
10. سمية، قليلة، (2017)، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية المباشر وغير المباشر في عملية التوجيه المهني للعامل - دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة في جامعة عمار ثلجي والمدرسة العليا للأساتذة بالأغواط، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر.
11. سمير أبيض. (أفريل، 2021). تحديات التنشئة الاجتماعية للطفل الجزائري في ظل الانفتاح الإعلامي على وسائل الإعلام الخاصة . مجلة العلوم الانسانية ، الصفحات 267-286.
12. صباح، غربي، (2020)، المشكلات الاجتماعية، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف.
13. عبد الغني محمد إسماعيل، العمراني، (2012)، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
14. عماد، بن تروش، (2017)، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الانحراف، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، الصفحات 45-62.
15. عمر أحمد، همشري، (2013)، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
16. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (2001)، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، المكتبة الشاملة، مصر.
17. مجمع اللغة العربية، (1999)، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
18. محمد عرفات، الشراعية، (2006)، التنشئة الاجتماعية، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان.
19. مسعود حسين، التائب، (2018)، البحث العلمي قواعده إجراءاته مناهجه، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

20. منى عبد الغفار، محمود، (2017)، دور وزارة التربية والتعليم في الوقاية من تعاطي المخدرات، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد 14، العدد 02، الصفحات 71-94.
21. نبيل زوي، و مهدية ساطوح. (أفريل، 2021). التنشئة الاجتماعية للطفل والتحديات المعاصرة. مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية، الصفحات 64-50.
22. ياسمين عيسى، عبد الستار، وديانا هشام، جاسم، (2024)، المؤسسات التعليمية طريقا للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب: تجربة آيسلندا، مجلة الريادة للمال والأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد 05، عدد خاص، الصفحات 114-120.
23. يمينة، لعبيدي، (2023)، تعاطي المخدرات وسط المراهقين (تحليل سوسيولوجي للأسباب الاجتماعية). مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 05، العدد 18، الصفحات 21-29.

1. Aḥmad ‘Abd Allāh, Zāyid, (2018), al-tanshi’ah al-ijtimā’iyah lil-aṭfāl fī al-buldān al-‘Arabīyah (dirāsah maydānīyah), al-Majlis al-‘Arabī lil-Ṭufūlah wa-al-tanmiyah, al-Qāhirah.
2. Asmā’, Maṭūrī, (2016), Mu’assasāt al-tanshi’ah al-ijtimā’iyah wa-dawruhā fī Tanmiyat Qayyim al-Tarbiyah al-bī’iyah al-Madrasah nmwdhjā-drāsh maydānīyah bābtdā’yh al-Bustān Wilāyat Bātnah, Qism al-‘Ulūm al-ijtimā’iyah, Kulliyat al-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā’iyah, Jāmi‘at Muḥammad Khayḍar, Baskarah.
3. thlāb ibn ‘Abd Allāh jfyn, alshkrh, (2018), Dawr al-anshitah al-tullābīyah fī al-wiqāyah min al-Mu’aththirāt al-‘aqlīyah bi-Jāmi‘at Saṭṭām ibn ‘Abd al-‘Azīz, al-Majallah al-‘Ilmiyah, Jāmi‘at Asyūt, almjld34, al‘dd07, al-Ṣafahāt 45-72.
4. al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā’irīyah ‘dd83, (26 Dīsimbir, 2004), al-qānūn raqm 04-18 al-Mu’arrikh fī 25 Dīsimbir 2004 yata‘allaqu bi-al-wiqāyah min al-mukhaddirāt wa-al-mu’aththirāt al-‘aqlīyah wa-qam‘ al-isti‘māl wa-al-ittijār ghayr al-mashrū‘ayn bi-hā, al-Ṣafahāt 03-08.
5. Khawlah Yūsuf, al-Ḥamdān, (2020), Mu’assasāt al-tanshi’ah al-ijtimā’iyah : ahdāfuhā, wa-ahammīyatuhā, wa-ta’tḥiruhā. al-Majallah al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā’iyah, Markaz al-sunbulah lil-Dirāsāt wa-al-Abḥāth, ‘Ammān, al‘dd03, al-Ṣafahāt 28-53.
6. Daf‘ Allāh Muḥammad Aḥmad, Sharaf al-Dīn, (2016), Dawr Mu’assasāt al-tanshi’ah al-ijtimā’iyah fī taḥqīq al-ḍabṭ al-ijtimā’ī-dirāsah ḥālat mujtama‘ al-rīf al-Shamālī lmḥlyh al-mutimmah, Kulliyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā wa-al-Baḥth al-‘Ilmī, Jāmi‘at Shindī, al-Sūdān.
7. al-Dīwān al-Waṭanī li-mukāfaḥat al-mukhaddirāt w’dmānhā, wathā’iq wa-mu‘ṭayāt. Tārīkh alāstrdād 23 Ffīrī 2025, min al-Dīwān al-Waṭanī li-mukāfaḥat al-mukhaddirāt w’dmānhā : https://onlcedt.mjustice.dz/onlced_ar/
8. Su‘ād Ḥamīd, Rashīd, (2021), al-Idmān ‘alā al-mukhaddirāt : al-asbāb wāl-lāj-dirāsah maydānīyah fī Madīnat Baghdād-, al-Majallah al-Dawliyah lil-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā’iyah, Kulliyat al-‘Ulūm al-ijtimā’iyah wa-al-insānīyah, Bayrūt, al‘dd22, al-Ṣafahāt 105-124.
9. Salmā ‘Ubayd, Muḥammad, (2023), Zāhirat ta‘āfī al-mukhaddirāt wa-āthāruhā al-salbīyah ‘alā al-fard wa-al-mujtama‘ wa-subul al-wiqāyah minhā, Majallat Ishrāqāt tanmawīyah, Mu’assasat al-‘arāqah lil-Thaqāfah wa-al-tanmiyah, al-‘Irāq, al‘dd35, al-Ṣafahāt 724-763.
10. Sumayyah, qalīlah, (2017), Dawr Mu’assasāt al-tanshi’ah al-ijtimā’iyah al-mubāshir wa-ghayr al-mubāshir fī ‘amalīyat al-Tawjīh al-mihnī lil-‘āmil-dirāsah maydānīyah ‘alā ‘ayyīnah min al-asātidhah fī Jāmi‘at ‘Ammār thlyjy wa-al-madrasah al-‘Ulyā lil-asātidhah bāl’ghwāt, Qism ‘ilm al-ijtimā’ wāldymwghrāfyā, Kulliyat al-‘Ulūm al-ijtimā’iyah, Jāmi‘at aljzā’r2 Abū al-Qāsim Sa‘d Allāh, al-Jazā’ir.
11. Samīr abysh. (Afrīl, 2021). taḥaddiyāt al-tanshi’ah al-ijtimā’iyah lil-ṭīfl al-Jazā’irī fī ḥill al-infītāḥ al-I‘lāmī ‘alā wasā’il al-I‘lām al-khāṣṣah. Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah, al-Ṣafahāt 267-286.
12. Ṣabāḥ, Gharbī, (2020), al-mushkilāt al-ijtimā’iyah, Dār al-mujaddid lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, Siṭf.

13. 'Abd al-Ghanī Muḥammad Ismā'īl, al-'Umrānī, (2012), Dalīl al-bāḥith ilā i'dād al-Baḥth al-'Ilmī, Dār al-Kitāb al-Jāmi'ī, Ṣan'ā'.
14. 'Imād, ibn trwsh, (2017), Dawr Mu'assasāt al-tanshi'ah al-ijtimā'iyah fī taḥṣīn al-Ḥadath min al-inḥirāf, Majallat al-Sarrāj fī al-Tarbiyah wa-qaḍāyā al-mujtama', Jāmi'at al-Wādī, al-Jazā'ir, almjld01, al'dd02, al-Ṣafaḥāt 45-62.
15. 'Umar Aḥmad, Hamsharī, (2013), al-tanshi'ah al-ijtimā'iyah lil-ṭifl, Dār Ṣafā' lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān.
16. al-Majlis al-A'lā lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, (2001), Mawsū'at al-mafāhīm al-Islāmīyah al-'Āmmah, al-Maktabah al-shāmilah, Miṣr.
17. Majma' al-lughah al-'Arabīyah, (1999), Mu'jam al-qānūn, al-Hay'ah al-'Āmmah li-Shu'ūn al-Maṭābi' al-Amīriyah, al-Qāhirah.
18. Muḥammad 'Arafāt, alshrāy'h, (2006), al-tanshi'ah al-ijtimā'iyah, Dār Yāfā lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān.
19. Mas'ūd Ḥusayn, al-Tā'ib, (2018), al-Baḥth al-'Ilmī qawā'iduhu ijrā'ātuḥu manāḥijuh, al-Maktab al-'Arabī lil-Ma'ārif, al-Qāhirah.
20. Munā 'Abd al-Ghaffār, Maḥmūd, (2017), Dawr Wizārat al-Tarbiyah wa-al-ta'līm fī al-wiqāyah min ta'āṭī al-mukhaddirāt, al-Majallah al-Qawmīyah li-Dirāsāt al-ta'āṭī wa-al-idmān, al-Markaz al-Qawmī lil-Buḥūth al-ijtimā'iyah wa-al-Jinā'iyah, al-Qāhirah, almjld14, al'dd02, al-Ṣafaḥāt 71-94.
21. Nabīl Zawī, wa Maḥdīyah sāṭwḥ. (Afīl, 2021). al-tanshi'ah al-ijtimā'iyah lil-ṭifl wa-al-taḥaddiyāt al-mu'āṣirah. Majallat al-Rāsid li-Dirāsāt al-'Ulūm al-ijtimā'iyah, al-Ṣafaḥāt 50-64.
22. Yāsamīn 'Isā, 'Abd al-Sattār, wdyānā Hishām, Jāsim, (2024), al-mu'assasāt al-ta'līmīyah ṭryqā lil-ḥadd min Zāhirat ta'āṭī al-mukhaddirāt bayna al-Shabāb : tajribat āyslndā, Majallat al-riyādah lil-māl wa-al-a'māl, Jāmi'at al-nahrayn, al-'Irāq, almjld05, 'adad khāṣṣ, al-Ṣafaḥāt 114-120.
23. Yamīnah, l'bydy, (2023), ta'āṭī al-mukhaddirāt wasaṭ al-murāhiqīn (taḥlīl sūsiyūlūjī lil-asbāb al-ijtimā'iyah). Majallat al-Qabas lil-Dirāsāt al-nafsīyah wa-al-Ijtimā'iyah, Jāmi'at almdyh, al-Jazā'ir, almjld05, al'dd18, al-Ṣafaḥāt 21-29.